تَخَصُّصُ المعَلِّم فى المادَّة

٤٤

وليس هذا كل شيء يجب أن يقال فى إعداد المعلمين بل هناك شيء آخر قد آن لنا أن نفكر فيه ، وأن نفكر فيه تفكيرًا قوامه الجد والعزم الصادق . وهو أننا نتحدث كثيرا عن تخصص المعلم فى المادة التى يريد أن يتهيأ لتعليمها ، ولكننا لا نحقق معنى هذا التخصص ولا نبين مداه . والذى نفهمه عادة إذا ذكر التخصص فى مادة من مواد العلم هو أن يظفر الطالب بالدرجة الجامعية العادية أو الممتازة .

وقد يكون هذا حسنًا ولكن هناك ما هو أحسن منه وأوفى : وهو أن تنشأ درجة جامعية معينة للتخصص الذى يراد من المعلم ومن المعلم فى التعليم العام بوجه خاص . فليس يكفى أن يظفر الطالب بدرجة الليسانس فى الآداب أو البكالوريوس فى العلوم ثم الدبلوم من معهد التربية ليكون معلمًا متخصصًا فى مادته متقنًا لها . ذلك أن الليسانس والبكالوريوس لا تخصصان الطالب وإنما تبدآن به التخصص ، وتشيعان فيه الذوق الذى يحبب إليه تعمق العلم والفراغ له . ومن زعم لك أن حامل الليسانس فى التاريخ أو فى الكيمياء قد تخصص فى هذه المادة أو تلك فاعلم أنه يخدعك أو يخدع نفسه . ولعل أصدق تعريف لليسانس والبكالوريوس أن كل واحدة منهما فى حقيقة الأمر إنما هى شهادة ثانوية راقية لا أكثر . ذلك أن دراسة الليسانس والبكالوريوس عامة فى حقيقة الأمر . هى أخص من دراسة الشهادة الثانوية ولكنها أعم جدًّا مما يحتاج إليه التخصص الصحيح .

وقد خطر لى ولكثير من الجامعيين ومن رجال التعليم فى وزارة المعارف أن نجعل درجة الماجستير الجامعية شرطًا للتعليم فى المدارس الثانوية ، كما جعلت درجة الدكتوراه شرطًا للتعليم فى الجامعة . وقد أشرت إلى هذا فيما مضى ، ولكن التفكير العميق فيما يحتاج إليه المعلم فى إتقان مادته قد صرفنى عن هذا النحو من النظام ، لأن دراسة الطالب حين يتهيأ لدرجة الماجستير لا تكفى لما ينبغى أن نفهمه من تخصص المعلم .

فطالب الماجستير يختار موضوعًا بعينه ويجرب نفسه فى درس هذا الموضوع ويعد فيه بإشراف أستاذه رسالة يجب أن تثبت جده واجتهاده ، ثم يمتحن امتحانًا يسيرًا فيما يتصل بموضوع الرسالة من العلم ، وهذا شيء مخالف كل المخالفة لما ينبغى من تخصص المعلم . فتخصص المعلم يقتضى أن يتعمق المادة التى تخصص فيها إلى أبعد حدود التعمق الممكنة . وهذا يقتضى أن يفرغ الطالب لعلمه وقتًا طويلا ، لعلمه كله لا لمسألة من مسائله ولا موضوع من موضوعاته .

ودرجة الماجستير عندنا تشبه شهادة الدراسة العليا فى فرنسا ، وهى شهادة يظفر بها الطالب بعد درجة الليسانس ، ولكنها لا تكفى مطلقًا لينهض صاحبها بأعباء التعليم ، مع أنه يقدم إلى الجامعة رسالة يجب أن تثبت قدرته على البحث ، ويؤدى مع هذه الرسالة امتحانًا فيما يتصل بها من العلم .

وإذا كانت درجة الليسانس والبكالوريوس أعم مما ينبغى للمعلم من تعمق مادته فإن درجة ماجستير أخص ما ينبغى له من هذا التعمق . ومن أجل هذا أعتقد أن الخير كل الخير إنما هو أن يظفر الطالب بدرجة الليسانس أو البكالوريوس ثم بدبلوم معهد التربية ، ثم يعين فى منصب من مناصب التعليم الابتدائى ، ثم لا يقبل للتعليم الثانوى إلا إذا نجح فى مسابقة تقام فى كل عام على نحو مسابقة الأجريجاسيون فى فرنسا .

ويجب أن تنظم فى الجامعة دروس متصلة يختلف إليها الطلاب الذين يريدون التقدم لهذه المسابقة على أن تكون هذه الدروس مسائية أول الأمر حتى يستطيع المعلمون أن يختلفوا إليها .

وأقول : أول الأمر ، لأنى أرجو أن نصل مع الزمن إلى أن تصبح هذه المسابقة شرطًا للتعليم فى المدارس العامة سواء أكانت ابتدائية أم ثانوية ، ولكن هذا شيء لم يأت وقته بعد . وقد فكرت فى إنشاء هذه الاجازة وتنظيم دروسها ومسابقتها بالقياس إلى كلية الآداب أثناء هذا العام الجامعى وتحدثت فى ذلك إلى الزملاء من أساتذة الكلية وإلى بعض المشرفين على شؤون التعليم فى وزارة المعارف فأقروه وأظهروا الرضا عنه والترحيب به ولكن ظروف الحياة المصرية المضطربة قد أعجلتنا عن المضى فى هذا التفكير حتى ننتهى به إلى غايته ، وأرجو أن يتاح لنا ذلك فى العام الجامعى المقبل ، وأرجو بنوع خاص ألا نجد من وزارة المعارف مقاومة ولا اعتراضًا .

إعْدَادُ دُروسٍ بالجامعَةِ لِلمُعَلمين

٤٥

كل هذه الاقتراحات نافع فيما أعتقد ، ولكن الأخذ به لن يؤتى ثمره إلا بعد وقت طويل ، ولابد مع ذلك من أن نفكر فى التعليم القائم الآن ، ومن أن نفكر فى المعلمين الذين ينهضون بأعبائه ، ومن أن نصلح ما يمكن إصلاحه من شؤونه وشؤونهم . وقد حاولت الجامعة هذا الإصلاح وقبلت منها وزارة المعارف ما حاولت ، ولكنهما لم تنتهيا إلى ما كانتا تنتظران . اقترحت الجامعة وقبلت وزارة المعارف أن يختلف فريق من المعلمين إلى دروس خاصة تنظم لهم فى كليتى العلوم والآداب ليتصلوا بالحياة العلمية ، وليتعمقوا علومهم التى يعلمونها ، ولتتحقق الصلة بين التعليم الثانوى والتعليم الجامعى على وجه ما . وقد نظمت هذه الدروس بالفعل واختلف إليها المعلمون ، ولكنهم اختلفوا إليها كارهين . لأن أعمالهم فى المدارس أكثر وأثقل من أن تتيح لهم الوقت وفراغ البال لشهود هذه الدروس والاستعداد لها .

ولأن كثيرًا منهم كانوا يجدون غضاضة ومضضا فى أن يكونوا معلمين وجه النهار ومتعلمين فى آخره ، وفى أن يعودوا طلابا على نحو ما ، بعد أن فرغوا من الطلب . ثم لأن اختلافهم إلى هذه الدروس ، واحتمال المشقة المادية والمعنوية فى سبيله ، وتضييع ما يحتاجون إليه من الراحة ، بعد جهدهم الدراسى الثقيل ، كل ذلك لم يكن شأنه أن ينتج لهم نفعًا ماديًا ما . ومن الإسراف والظلم أن تطلب إلى رجال لهم أسرهم وعليهم ما عليهم من الواجبات لهذه الأسر أن يضيفوا إلى جهدهم الرسمى الثقيل جهدًا آخر ثقيلا لا لشىء إلا ليتثقفوا ويتعمقوا العلم . فهم أحرار فى أن يتثقفوا كما يشاءون ، وهم قادرون على أن يتزيدوا من الثقافة إن أرادوا ، وهم كانوا من أجل هذا يقبلون على هذه الدروس كارهين لها زاهدين فيها ، ولولا إشفاقهم من غضب الوزارة لما أقبلوا عليها ولا اختلفوا إليها .

ومع ذلك فالفكرة فى نفسها قيمة والخير كل الخير أن تستمر التجربة وأن تتعاون عليها الجامعة والوزارة ولكن بشرطين : الأول أن تنتهى هذه الدراسة إلى امتحان أو مسابقة

يظفر الناجحون فيها بإجازة علمية خاصة وإن تكون لهذه الاجازة قيمة مادية بحيث تكفل للظافر بها أن يرقى من درجة إلى درجة أو أن ينال علاوة مالية قيمة فى مرتبه . والثانى أن تخفف الوزارة عن المختلفين إلى هذه الدروس أعباء العمل المدرسى أو أن تعفيهم منه كله أثناء هذه الدراسة . وأنا واثق بأن هذه التجربة إذا لم تنته إلى إصلاح عميق لشؤون التعليم فإنها سترتفع به عن منزلته التى هو فيها ارتفاعًا حسنًا .

وقد فرغت الآن من شؤون التعليم العام وما يتصل به من المسائل والمشكلات ، ومن مشكلة إعداد المعلمين خاصة ، وآن لى أن أقف وقفات قصارًا عند مسائل تمس التعليم العالى من جهة ثم الثقافة العامة من جهة أخرى .

التعليمُ العَالى : مَا هُوَ ؟

٤٦

وأحق هذه المسائل بالعناية هى مسألة التعليم العالى نفسه ما هو ؟ وما الأغراض الذى ترجى منه وتطلب إليه ؟ فقد يخيل إلى أن فى رؤوسنا من هذا كله صورا قد تختلف فيما بينها ولكنها بعيدة عن أن تكون مطابقة للحق أو ملائمة لما ينبغى أن يكون فى نفوسنا من المثل العليا هذا النوع من التعليم . وأيسر هذه الصور وأهونها ما هو واقع فى نفس رجل الشارع حين يرسل ابنه إلى الجامعة أو إلى أى معهد من معاهد التعليم العالى ، فهو لا يرى إلا أن هذا التعليم أرقى من التعليم الذى كان يختلف إليه الفتى فى المدرسة الثانوية بدليل أنه لم يصل إليه إلا بعد أن فرغ من التعليم الثانوى ، كما أن التعليم الثانوى نفسه أرقى من التعليم الابتدائى لأن الصبى لا يدخل المدرسة الثانوية إلا بعد أن يتم الدرس ويظفر بالشهادة الابتدائية . وواضح أنك لا تستطيع أن تخطىء رجل الشارع حين يتصور التعليم العالى على هذا النحو لأن تصوره صحيح لا غبار عليه ، وهو قد استنبط هذا التصور من الحقيقة الواقعة التى بلاها ومارسها واحتمل أثقالها حين أرسل ابنه إلى تلك المدرسة ثم إلى هذه ثم هو يرسله الآن إلى هذه الكلية من كليات الجامعة ، أو هذا المعهد من معاهد التعليم الفنى الخاص . ولولا أن التعليم العالى أرقى من التعليم الثانوى لما اضطر إلى أن ينفق ما أنفق من المال وينتظر ما انتظر من الزمن قبل أن يرسل ابنه إلى هذا التعليم .فهو يتصور طبقات البيت لا يستطيع أن يبلغ الطبقة الثالثة منها حتى يتجاوز الطبقة الأولى ثم الطبقة الثانية . ولا تسله عن مصدر هذا التفاوت بين طبقات التعليم علوا وانخفاضا فقد تعجزه وتثقل عليه . فإذا سألته عن الغرض الذى يرجوه من هذا التعليم ويطلبه إليه فأكبر الظن أن سيجيبك بأنه ينتظر من هذا التعليم غرضين : أحدهما وهو أيسرهما عليه وأهونهما عنده أن التعليم فيه تهذيب للعقل وإزالة للجهل وهو يريد أن يكون ابنه مثقفا ممتازا لأن المثقفين الممتازين أجدر بالنجاح فى الحياة من الخاملين الجاهلين .

والثانى وهو آثرهما عنده وأوقعهما فى نفسه أن التعليم العالى يؤهل طلابه إذا نجحوا فيه لشغل المناصب العامة الممتازة وهو أجدر أن يمكنهم من حياة خير من التى يحياها

الجاهلون وأصحاب التعليم المتوسط والثقافة المتواضعة . ومن الواضح أيضا أنك لا تستطيع أن تنكر عليه تصوره هذه للغاية التى ترجى من التعليم العالى ، فهو استمده من الحقيقة الواقعة التى لا جدال فيها . وآية ذلك أن الناس جميعا يرون أن صاحب الليسانس أو البكالوريوس أرقى من صاحب الشهادة الثانوية .وآية ذلك أيضا أن الدولة نفسها تشترط لشغل بعض المناصب فى وزاراتها ودواوينها أن يكون الشباب الذين يرشحون أنفسهم لهذه المناصب قد ظفروا بدرجات الليسانس أو البكالوريوس . ولا تسله عما وراء ذلك فقد تشق عليه وقد تعجزه عن الجواب .

ولست أدرى أمخطىء أن أم مصيب ؟ ولكنى أرى أن هذه الصورة التى تقع فى نفس رجل الشارع من التعليم العالى وأغراضه أصح وأصدق من صور أخرى تمتلئ بها رؤوس جماعة من المثقفين وتنطلق بها ألسنتهم فى الأحاديث والمحاضرات وتجرى بها أقلامهم فى الكتب والمقالات ، فإذا حققناها لم نجد فيها غناء .

فمن المثقفين عندنا ، بل من المثقفين الممتازين كل الامتياز ، من يعتقدون مخلصين ويريدون إقناع الناس بما يعتقدون ، أن التعليم العالى شىء مقدس قد أسبغت عليه صفات هائلة ممتازة لأنه البحث عن العلم للعلم ، وإعداد الشباب لهذا البحث الخالص الطاهر المقدس الذى لا تعرض له ضرورات الحياة العملية ، ولا تفسده الرغبة فى تحقيق المنافع المادية عاجلة كانت أو آجلة ، بل لا يفسده حتى الطموح إلى حسن الذكر ونباهة الشأن وبعد الصوت ، إنما هو إقبال على العلم مجرد من كل الشهوات ومن كل الحاجات ، ومن كل الضرورات ، ومن كل المنافع . هو شىء يشبه الحب الأفلاطونى ولكن موضوعه العلم والمعرفة .

والمثقفون الذين يتصورون التعليم العالى على هذا النحو يعرضون أنفسهم ويعرضون الذين يتبعونهم ويصدقونهم لكثير من الألم الممض الذى ينشأ عن خيبة الأمل وكذب الرجاء . فليس من الحق أن هذه الألوف التى تطلب التعليم العالى فى مصر وتعكف عليه مخلصة له مفتونة به إنما تقبل عليه لهذا الغرض الأفلاطونى الممتاز . وأكبر الظن ، بل الحق الذى لا شك فيه ، أنك إذا سألت هذه الألوف لماذا تطلب هذا النحو من التعليم فستجيبك كما أجابك رجل الشارع لأنها ترى فيه درجة راقية فى الثقافة ترتفع بها إلى منزلة راقية فى الحياة ، وبأنها تراه ضرورة من ضرورات كسب القوت والوصول إلى منصب من مناصب الدولة أوعمل من الأعمال الحرة .

وهذه الألوف تعلن إلينا ذلك فى كل يوم حين تظفر بالدرجات الجامعية فتطلب المناصب ، وحين تتهيأ لهذه الدرجات الجامعية فلا تنتظر الظفر بها لتعرف قيمتها المالية فى رأى الدولة ، وإنما تتعجل ذلك وتلح فيه ، وحين تضيق بعسر الامتحانات لأن هذا العسر قد يضطرها إلى الرسوب وقد يؤخر وصولها إلى المناصب عاما أو عامين ، وحين تلح على الحكومة والبرلمان فى تغيير نتائج الامتحان واستنفاذ الراسبين بنص من نصوص القانون يبتكر ابتكارًا ويرتجل ارتجالا ، وحين تعمد إلى هذه الوسائل التى يعمد إليها الشباب عادة حين يريد ما لا تسهل إجابته إليه ، وسائل الاضراب والمظاهرات والكتابة فى الصحف والاجتماع فى الأندية واقتحام الدواوين .

كل هذا يقع بمشهد من هؤلاء السادة المثقفين ثقافة ممتازة فيشكون منه ويتبرمون به ويظنون بالشباب الظنون وينعون عليهم هذه المادية المنكرة ، وربما انتهى بهم هذا كله إلى الشكوى من فساد الزمان أو من انحطاط الحياة العقلية فى مصر .

ولكن الغريب أن الشباب فى البلاد الأخرى الراقية التى نتأثرها ونعجب بها لا ينظرون إلى العلم العالى نظرة خيرا من نظرة شبابنا إليه ، وإنما هو عندهم فى جملتهم وسيلة لا غاية ، ووسيلة إلى الحياة العملية لا إلى هذه السعادة الأفلاطونية العليا . ومن الحق أن الشباب الأوروبيين قد لا يسلكون بعض السبل التى يسلكها شبابنا المصريون ، فهم لا يطالبون بتغيير نتائج الامتحان ، وهم يستحون إذا رسبوا من أن يلحوا فى أن تستنقذهم الحكومة والبرلمان بنص من نصوص القانون ، لأن أخلاقهم لا تسمح لهم بذلك ولأن حكوماتهم وبرلماناتهم لا تستطيع أن تسمع لهم ولا أن تستجيب لدعائهم إن حاولوا شيئا من ذلك أو طلبوه ، ولكنهم على كل حال لا ينظرون إلى التعليم العالى إلا على أنه وسيلة من وسائل الحياة .

وهناك فريق آخر من المثقفين الممتازين عندنا يضيقون بالتعليم النظرى الخالص ويخلقون لأنفسهم صورا غريبة غامضة ولكنها مناقضة كل المناقضة للصورة التى عرضناها آنفا ، فهم يريدون من التعليم العالى أن يكون وسيلة سريعة مضمونة للإنتاج الملموس فى الحياة العملية . وهم من أجل ذلك يضيقون بالتعليم العالى فى الآداب والفلسفة والتاريخ والحقوق ، ويعجبون إلى غير حد بالكيمياء والعلوم الزراعية والاقتصادية وما يشبهها من هذه العلوم التى تتصل بالحياة المادية القريبة اتصالا ظاهرا . وقد يختلط الأمر على بعضهم فينتهى بهم إلى الأعاجيب . ولقد أذكر أنى رأيت رجلا مثقفا ممتازا فى مركزه وألقابه

وثروته وعلمه أيضا وكان عضوا فى مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة ، ولم يكن يخفى ضيقه بتعليم الآداب فى تلك الجامعة ، ولم يكن يتردد فى أن يعلن إلى من تحدث إليه أنه يرى الخير فى أن تعدل الجامعة عن هذه الأنواع من العلم إلى أنواع من الصناعة المنتجة التى لم تأخذ مصر منها بحظ . وكان يود بنوع خاص لو صرف شباب الجامعة القديمة عن دراسة الآداب إلى صناعة الساعات . ورأيت له زميلا لم يكن أقل منه امتيازا باللقب والثروة والمنزلة والعلم أيضا ، وكان يرى رأيه ولكنه كان يؤثر صناعة النسيج على صناعة الساعات . كان أحدهما ينظر إلى سويسرا وكان الآخر ينظر إلى انجلترا .

وهناك مثقفون آخرون ربما ارتقوا عن هؤلاء الذين ذكرتهم فلم يروا فى العلم وسيلة مادية خالصة ، وربما نزلوا عن أولئك المثقفين الذين ذكرتهم فى أول هذا الفصل فلم يروا فى العلم غاية تطلب لنفسها وتحب حبا عذريا أفلاطونيا ، وإنما توسطوا بين أولئك وهؤلاء فآثروا العلوم التى تتصل من قرب بالحياة المادية ورأوها ضرورة من ضرورات الحياة ، ولم يبغضوا مع ذلك العلوم الأدبية وإنما يرونها لونا من ألوان الترف والزينة ويسمحون لها بالحياة فى البيئة المصرية لأن الترف شىء أباحه الله للناس بشرط ألا يصرفهم عما ليس منه بد . وهم من أجل ذلك إذا تحدثوا عن العلوم التجريبية تحدثوا عنها فى شىء من الاكبار والإجلال . فإذا تحدثوا عن العلوم الأدبية سبقت حديثهم إلى شفاههم ابتسامة حلوة فيها شىء من العطف وفيها شىء كثير من التسامح والاشفاق . ومن المحقق أن كل هذه الصور التى تمتلىء بها رؤوس جماعات من المثقفين عندنا بعيدة كل البعد عن ملاءمة الحق ، وأن الصورة التى تقع فى رأس رجل الشارع أصح منها وأدق وأقرب إلى المثل الأعلى الذى يجب أن نتصوره للتعليم العالى . فليس من الحق ولا من الخير فى شىء أن يكون الغرض الأول والأخير فى التعليم العالى هو البحث العلمى الخالص المبرأ من كل منفعة قريبة أو بعيدة .

ليس هذا حقا ولا خيرا لأن الأمم لابد من أن تحيا حياتها وليست حياة الأمم والأفراد عقلا خالصا ولا معرفة خالصة وإنما هذه حياة الملائكة والقديسين والصديقين والذين يتأثرونهم من الفلاسفة . إنما حياة الأمم والأفراد علم ينتج العمل ومعرفة تمكن من الاضطراب فى الأرض والسيطرة على عناصر الطبيعة والتغلب على ما يعترضنا من العقبات . وليس من الحق ولا من الخير أن يكون التعليم العالى مادة كله أو وسيلة إلى المادة . لأن

العقل المادى الخالص خليق أن ينحط إلى أيسر مظاهر الحياة ، وهو على كل حال لا يستطيع أن يرقى بالإنسان لا إلى تصور مثل أعلى فى أى ناحية من أنحاء الحياة ولا إلى هذا الابتكار الخصب الذى ينتج الحضارة ويبسط سلطان الإنسان على عناصر الطبيعة كلها . وإنما الحق والخير أن يكون التعليم العالى مزاجا من هذين الأمرين جميعا فيه البحث الخالص عن العلم الخالص ، وفيه البحث العملى عن الفنون التطبيقية التى تستنبط من هذا العلم الخالص نفسه والتى لا يمكن أن توجد ولا أن تنتج ولا أن تعيش ولا أن تتيح للناس ما ينعمون به من الحضارة وما يتقلبون فيه من الترف بدون هذا العلم الخالص نفسه .

وإذن فلا ينبغى أن نقف عندما يراه هؤلاء المثقفون الذين أشرت إليهم منذ حين ولا أن نجمد عندما يراه رجل الشارع فى التعليم العالى ، وإنما يجب أن نكون أبعد من هؤلاء جميعا غاية ، وأصدق منهم تصورا ، وأقرب منهم إلى الحياة الواقعة التى نشهدها فى كل يوم . فنحن نفسد التعليم العالى ومعاهده إن زعمنا قصرها على البحث الخالص البرىء من كل منفعة عملية ، ونحن نفسد التعليم العالى ومعاهده إن زعمنا قصرها على البحث العملى الذى يحقق المنافع العاجلة والآجلة .

وإنما العلم العالى مزاج من هذين الأمرين جميعا فيه البحث الخالص المرتفع عن المنفعة وفيه البحث العملى الملتمس للمنفعة . والناس ميسرون لهذا النحو من البحث أو ذاك حسب استعدادهم وميولهم وطموحهم وما ركب فيهم من الملكات وما أشربوا فى قلوبهم من حب التجرد من المنفعة أو حب الاقبال عليها . والواجب على الذين يشرفون على أمور التعليم العالى أن يشعروا أنفسهم هذه الحقيقة دائما وأن يضعوها أمامهم كلما فكروا فى أمر من أمور هذا التعليم أو أقبلوا عليه . ويجب أن نمحو من نفوسنا هذه الفكرة الخاطئة وهى أن من كليات الجامعة ما هو مخصص أو يجب أن يكون مخصصا للتعليم الفنى الخالص . فليس من كليات الجامعة على اختلافها إلا ما هو صالح ويجب أن يكون صالحا لهذين النوعين من التعليم .

ولست أعرف خطأ أشنع من خطأ الذين يطمئنون إلى مثل هذا التقسيم فيتحدثون بأن كلية الآداب وكلية العلوم تعنيان أو يجب أن تعنيا بالمعرفة الخالصة التى تقصد لنفسها وتبتغى لما تحقق للعقل من لذة عليا .

فهاتان الكليتان تعنيان بهذا اللون من ألوان المعرفة الخالصة ويجب أن تبذلا فيه أعظم ما تستطيعان من جهد ، ويجب أن تعينهما عليه الدولة والقادرون على المعونة من أفراد

الناس ، ولكنهما تعنيان بالمعرفة الخالصة التى تمكن أصحابها من أن ينفعوا وينتفعُوا ومن أن يضربوا الأرض ليعيشوا ويهيئوا غيرهم للعيش أو يمكنوا غيرهم من العيش أو ييسروا لغيرهم سبل العيش .

هما تهيئان المعلمين وما أظن أحدا يشك فى أن التعليم فن من الفنون التطبيقية ووسيلة من وسائل الحياة المادية يستعين بها المعلم نفسه على أن يعيش ويهيىء بها المعلم غيره ليعيش أيضا . وهما تهيئان جماعات من الشباب الذين يعملون فى مرافق الحياة المختلفة ، سواء فى ذلك منهم من يعمل فى الدواوين ومن يتصل بالأعمال الحرة ومن يشتغل فى المرافق الفنية على اختلافها . فمن غير المعقول إذن أن يظن بهاتين الكليتين أنهما مقصورتان على المعرفة الخالصة وأنهما تتجاوزان حدهما إذا فكرتا فى المنفعة المادية العاجلة أو الآجلة لطلابهما وأساتذتهما جميعا .

بل هناك ما هو أبعد من هذا وهو أن ليس هناك علم مهما يكن موضوعه إلا وله هاتان الناحيتان : ناحية المعرفة الخالصة التى تجد جزاءها فى نفسها ، وناحية المنفعة العملية التى تنتج عن كل بحث يغزو العقل وينميه ويمكنه من استكشاف الحق على أى نحو من الأنحاء . فكل شىء يضاف إلى المعرفة الإنسانية يزيد فى ثروة العقل ، وكل زيادة فى ثروة العقل تقويه وتشد أزره وتفتح له أبوابا من أبواب التفكير وتخلق له فنونا من فنون النشاط وكل ذلك يعينه على استقبال الحياة فى قوة ، والانتصار على ما يعترض فيها من العقبات . ولست أعرف خطأ أشنع من خطأ الذين يملأون أفواههم إذا تحدثوا إلى الناس بأن كلية الحقوق وكلية الطب وكلية الزراعة والهندسة والتجارة كليات عملية لأنها تخرج المحامين ورجال القضاء وتخرج الأطباء والمهندسين والذين يشرفون على أعمال الزراعة والتجارة . فهذا كله حق ولكنه حق ناقص لم ينشأ عن تفكير ناضج ولا عن تعمق للأشياء .

ذلك أن هذه الكليات إذا كانت تهيىء الشباب لهذه الألوان المختلفة من الحياة العملية فهى تهيىء بعض الشباب أيضا للتخصص فيما يدرس فيها من العلم . بعضهم يتخصص فيه لينهض بتعليمه فى هذه الكليات نفسها وبعضهم يتخصص فيه لأنه يجد فى هذا لذة خاصة ممتازة لا يعدل بها لذة أخرى ولا يصرفه عنها صارف مهما يكن .

فكليات الجامعة ومعاهد التعليم العالى إذن تقصر أشنع التقصير فى ذات نفسها وفى ذات الأمة إن هى لم تخرج من الشباب إلا رهبانا يعكفون فى مكاتبهم ومعاملهم على البحث

الخالص كما أنها تقصر فى ذات نفسها وفى ذات العلم والمعرفة وفى ذات الأمة إن هى لم تخرج من الشباب إلا طلاب المنافع والمضطربين فى كسب القوت والعاملين فى ألوان النشاط العملى على اختلافه . وهى لا تؤدى واجبها على وجهه إلا إذا أخرجت للأمة من تحتاج إليهم من أولئك وهؤلاء . ولا ينبغى أن يطلب إليها أن تخرج العلماء فحسب والعاملين فحسب وإنما ينبغى أن نطلب إليها أن تخرج العلماء على أن يكونوا علماء حقا يفقهون العلم ويحبونه ويقدرون على تعمقه والإنتاج فيه والإضافة إليه ، وأن تخرج العاملين على أن يكونوا قادرين على العمل حقا، وقد هيئت عقولهم للإقبال عليه والتصرف فيه والقدرة على النهوض بأعبائه واحتمال أثقاله مع ثقة بالنفس وارتفاع عن اليأس والقنوط .

وينتج من هذا كله أن من الخطأ أن تعاب الجامعة إذا فكرت فى مستقبل طلابها أو جاهدت فى أن يكون المستقبل باسما لهؤلاء الطلاب . من الخطأ أن تعاب الجامعة بذلك وأن يقال إنها تفكر فى أعراض الدنيا ، فالجامعة جزء من الدنيا لا جزء من الآخرة ، وهى حريصة كل الحرص لا على أن تتصل بالحياة بل على أن تكون ضرورة من ضروراتها ومقومًا من مقوماتها الأولى والأساسية .

وينتج عن هذا أيضًا أن من الخطأ أن تقصر الدولة أو يقصر الأفراد فى تشجيع الجامعة على البحث العلمى الخالص ومنحها كل ما تحتاج إليه من المعونة على هذا البحث والاستزادة منه ، لأن حياة الأمم المتحضرة لا تستقيم كما رأيت إلا إذا استقام لها هذان النوعان من أنواع النشاط فى معاهد التعليم العالى .

وأذكر أن الأستاذ نجيب الهلالى باشا حين تولى وزارة المعارف للمرة الثانية ورغب فى أن ينقص آماد الدراسة فى كليات الجامعة ، تحدث إلى فى هذا الأمر بالقياس إلى كلية الآداب فلم أجد ميلا إلى مجاراته فى هذا الاتجاه وإنما انتهزت هذه الفرصة ورفعت إليه تقريرا عرضت فيه ما رأينا أن كلية الآداب تحتاج إليه من الإصلاح والمعونة . وأنا أثبت هنا نص هذا التقرير دون أن أغير منه شيئا لأنه يصور رأيى فيما ينبغى أن تسلك كلية الآداب من سبيل ، ويبين فى وضوح أن كل معهد من معاهد الجامعة يجب أن يتجه هذين النوعين من الاتجاه وهما الاتجاه إلى تهيئة الشباب للحياة العاملة الناجحة ، والاتجاه إلى تهيئة الشباب للحياة العلمية الخالصة . وما أشك فى أن أساتذة الكليات الأخرى لو سئلوا عن رأيهم ومكنوا من أن يعرضوا هذا الرأى فيما ينبغى لكلياتهم من اتجاه سيذهبون هذا المذهب الذى ذهبته أو مذهبا قريبا منه أشد القرب .

وهذا هو نص التقرير :

الأغراض الأساسية التى أنشئت كلية الآداب لتحقيقها هى فيما نعتقد :

أولاً : تهيئة فريق من الشباب لإتقان فروع من العلم بحيث يستطيعون أن ينهضوا بتعليم هذه الفروع فى المدارس الثانوية .

ثانيا : تثقيف فريق آخر من الشباب فى فروع من العلم على وجه يمكنهم بعد الظفر بالدرجات الجامعية من أن ينهضوا ببعض التبعات فى أنحاء مختلفة من الحياة نهوض الرجل المستنير المهذب الذى يحسن فهم الأمور وتقديرها ويحسن التعبير عما فهم والتصوير لما قدر ويتصرف بعد هذا كله فيما يعرض له من الأمر تصرف الرجل ناضج العقل نافذ البصيرة عالم بما ياتى وما يدع .

وأنحاء الحياة هذه التى يهيأ لها هذا الفريق من الشباب كثيرة مختلفة فمنها ما يكون فى دواوين الحكومة ومصالحها ومنها ما يكون فى الصحف السيارة على اختلاف أغراضها ومذاهبها ، ومنها ما يكون فى الأعمال الحرة المختلفة .

ثالثا : تهيئة فريق من الشباب لإتقان فروع من العلم والتخصص فيها والفراغ لها ، والانقطاع لما تحتاج إليه من بحث متصل ودرس واسع عميق معا .وهؤلاء هم شباب العلماء الذين تعتمد عليهم الأمة فى حماية العلم الخالص وحياطته وفى النهوض بما ينبغى أن تنهض الأمة به من المشاركة فى تنمية الحضارة وترقية المعرفة .

وهذه الأغراض كلها جليلة الخطر عظيمة الشأن خليقة أن تمنحها الدولة أشد العناية وأدقها وأقواها ، وألا تتصرف الدولة فى أمرها إلا عن روية وأناة وتفكير دقيق طويل ، فالشباب الذى يهيأ لتعليم النشء إنما يهيأ للنهوض بحمل أمانة ثقيلة هى نقل تراث الأجيال الماضية إلى الأجيال المقبلة ، وتمكين النشء من أن يستقبل الحياة قادرا على التصرف فيها واحتمال أثقالها من شجاعة وجلد ومرونة وثقة بالنفس واعتماد عليها وفهم لما يحيط به من الظروف . ومن يطلب إليه النهوض بهذا العبء الثقيل خليق أن تمنحه الدولة أدق ما تستطيع من العناية وأعظم ما تملك من المعونة ، فتتيح له أصلح ما يفطن من الحياة المادية والعقلية جميعا .

والذين يهيأون للعمل فى المصالح والدواوين والصحافة والأعمال الحرة محتاجون إلى العناية التى تمكنهم من النهوض بهذا كله على أحسن وجه وأكمله . فالشباب الذى

يعمل فى ديوان من الدواوين أو مصلحة من المصالح يضر أكثر مما ينفع ، ويسىء أكثر مما يحسن إذا لم يزود بما يجعله أهلا للنهوض بالعمل الذى وكل إليه أهلا له من الناحية الخلقية وأهلا له من الناحية الثقافية . وحاجة الشاب الصحفى إلى الخلق المتين والثقافة العميقة الراقية أظهر من أن تحتاج إلى دليل . والذين يهيأون للعلم الخالص والانقطاع له ووقف الحياة والجهود عليه أشد الناس حاجة إلى العناية والرعاية وإلى التشجيع والتأييد . فهم بحكم تفرغهم للدرس واتجاههم إلى ترقية المعرفة وتنمية الثروة العلمية مصروفون عن تدبير أمورهم المادية وكسب ما يحتاجون إليه ليعيشوا عيشة راضية تيسر لهم عملهم الشاق وتخفف عليهم جهدهم العنيف ، فإذا أريد التفكير فى التيسير على طلاب كلية الآداب وتشجيعهم على العمل لتحقيق ما يطلب إليهم من هذه الأغراض الجسام ، وتمكينهم من أن يقبلوا على الدرس باسمين له راغبين فيه فليس ينبغى أن تخفف عنهم عباء الدرس ولا أن تقصر لهم آماده .

فإن الأغراض التى أنشئت كليتهم من أجلها لا تسمح بالإقلال من الدرس ولا بإدراك الدرجات الجامعية فى الآماد القصار ، بل هى تحتاج إلى الجهد المتصل الثقيل ، وهم فى حاجة قبل كل شىء إلى أن يعودوا الصبر والأناة واحتمال المشقة ومصارعة المصاعب والتغلب عليها .

وأساتذتهم يعرفون منهم حسن استعدادهم لذلك كله وينتظرون منهم أن يكونوا رجالا أولى عزم ، لا يعرفون السأم ولا يشفقون من الجهد ، ولا يستطيلون أوقات الدرس . وإنما يكون التيسير عليهم والإحسان إليهم بتمكينهم من الفراغ لما يطلبون من العلم وتهيئة المستقبل الصالح الذى يكافىء ما يبذلون من الجهد وتشجيعهم على الاستزادة من الجد والتحصيل .

فطلاب كلية الآداب لا يطلبون ولا تطلب لهم كليتهم أن تسهل عليهم الدراسة لأنهم لا يشفقون من صعوبة الدراسة . ولا يطلبون ولا تطلب لهم كليتهم أن تقصر لهم آماد الدرس لأنهم لا يضيقون بكليتهم ولا يتعجلون فراقها وفراق أصدقائهم الأساتذة وهم لا يحبون العجلة ، بل يؤثرون الريث والاناة ، وإنما يطلبون إذا تعلموا أن يمكنوا من خدمة أمتهم ووطنهم بهذا الجهد الذى ينفقون .

يطلبون وتطلب لهم كليتهم أن يكونوا بعد الانتهاء من الدرس قادرين على النشاط الذى هيئوا له لا مضطرين إلى البطالة ولا مكرهين على إضاعة الوقت ولا مضطرين إلى

العمل فى غير ما هيئوا له ليكسبوا القوت ، ولا معرضين لأنواع الحرمان وألوان البؤس التى تثبط الهمة وتقل العزيمة وتخيب الأمل وتكسر من حدة الشباب .

وهم يطلبون وتطلب لهم كليتهم ألا تضيع أوقاتهم ولا تهدر جهودهم ولا تتعرض كرامتهم لما يؤذيها أو يشينها .

منهم فريق يتهيأ للتعليم فلا ينبغى أن يضيع من عمره عامين أو عاما فى معهد التربية بحجة التفرغ لعلوم التربية ، لأن حاجتهم من هذه العلوم أيسر من أن يضيع فيها العام والعامان ، ولأنهم يأنسون من أنفسهم وتأنس منهم كليتهم القدرة على تحصيل حاجتهم من علوم التربية أثناء درسهم لما يتخصصون فيه من فروع العلم ، فلابد إذن من أن تكون دراستهم لعلوم التربية مقارنة بدراستهم الجامعية . فإذا قضوا فى الكلية سنتين يفرغون فيها للعلم كان من اليسير أن يجمعوا فى السنتين الأخرين بين التخصص فى العلم والأخذ بما يحتاجون إليه من علوم التربية[1] .

ثم هم يريدون وتريد لهم كليتهم إذا أتموا دراستهم وظفروا بدرجة الليسانس وإجازة التعليم ألاينتظروا وألا يضطروا إلى البطالة ، بل تفتح لهم أبواب العمل الكريم الذى يؤجرون عليه أجرا يلائم حاجتهم وجهودهم وتبيح لهم أن يعيشوا كراما ، وأن يبثوا الكرامة فى نفس النشء الذى يتولونه بالتربية والتعليم . وعلى هذا فإن هناك أصلا من الأصول قد حرصت عليه كلية الآداب منذ عهد بعيد ، وما اظن إلا أن كلية العلوم قد تحرص عليه أيضا ، وهو أن تكون الصلة بين معهد التربية وبين هاتين الكليتين قوية منظمة بحيث يستطيع الطلاب منذ السنة الثالثة أن يختلفوا إلى دروس المعهد دون أن يؤثر هذا فى دراستهم العلمية وبحيث لا يضيعون وقته بحجة التخصص فى التربية . فليس من الضرورى أن يكون المعلم مختصا فى علوم التربية ، وإنما الضرورى أن يكون محسنا لهذه العلوم متقنا لمناهجها .

---

(١) لا ينبغى أن يعترض على الرأى بأن وزارة المعارف قد ألغت مدرسة المعلمين اجتنابا للجمع بين الدراسة الثقافية والفنية فإن هذا الجمع إنما يكون خطرا إذا أسرفنا فى تعليم فنون التربية كما هى العادة فى مصر مع أن حاجة المعلم إليها فى حقيقة الأمر معتدلة جدا والجامعات الأوربية أميل إلى هذا المذهب الذى نذهبه والذى لم تأخذ به وزارة المعارف . على أنى لا أرى بأسا بالنظام المؤقت لمعهد التربية . وهو كما رأيت لا يمنع الجمع بين الدراستين لأن خريج الجامعة لا ينقطع عن الدراسة الجامعية حين يتصل بمعهد التربية بعد نيل الليسانس أو البكالوريوس إنما هو يمضى فى هذه الدراسة لنيل الدرجات الأخرى .

٢ – والطلاب الذين يتهيأون للعمل فى المصالح والدواوين والجماعات الحرة محتاجون إلى أن يزودوا بما يحتاج إليه هذا العمل من الثقافة الخاصة والتمرين العملى بشرط ألا يضيع عليهم ذلك وقتا ولا يعطل لهم درسا .

وقد فكرت الكلية فى أن تنشىء لهم مدرسة عملية للترجمة والتحرير والصحافة يختلفون إليها متى بلغوا السنة الثالثة ويدرسون فيها سنتين بحيث إذا ظفروا بإجازتها مع الليسانس كانوا أهلا للنهوض بأعمال الترجمة والتحرير والمشاركة فى أعمال الصحافة . وستكون هذه المدرسة منظمة تنظيمًا يسمح للطلاب بأن يختلفوا إليها دون أن يجدوا فى ذلك مشقة تصرفهم عن الدرس العملى وستتألف من ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يتمرن الطلاب فيه على التحرير العربى الذى يحتاج إليه فى المصالح والدواوين . وفيه يدرسون اللغة العربية درسا عمليا ويدرسون اللغتين الإنجليزية والفرنسية درسا عمليا أيضا يمكنهم من التخاطب والقراءة والإنشاء . ويدرسون ما لابد من درسه من نظم الإدارة وإجراءاتها المختلفة ثم يتثقفون ثقافة حسنة فى تاريخ النظم الإدارية والدستورية وفى تاريخ العلاقات السياسية الخارجية .

والقسم الثانى : يتمرن الطلاب فيه على الترجمة من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية ومن العربية إلى هاتين اللغتين ويتثقفون فيه الثقافة التى أشرنا إليها فى القسم الأول .

وأما القسم الثالث : فيتمرن الطلاب فيه على أعمال الصحافة المختلفة من تحرير وإدارة واستخبار وتوزيع . وذلك إلى تثقفهم فى المواد التى أشرنا إليها آنفا وتمرنهم على اللغتين الأجنبيتين إحداهما أو كلتيهما .

وواضح جدا أن الطلاب سيكونون أحرارا فى أن يختاروا أحد هذين الوجهين من وجوه التمرين العملى . فمن أراد منهم التعليم ذهب إلى معهد التربية ، ومن أراد منهم التحرير أو الترجمة أو الصحافة ذهب إلى المدرسة التى تنشأ لذلك ، وسيجدون عند أساتذتهم ما يحتاجون إليه من التوجيه والإرشاد .

وواضح كذلك أن الطلاب سيكونون أحرارا فى أن يجمعوا بين الدراسة العملية والدراسة العلمية وفى أن يؤجلوا[1] الدراسة العملية إن شاءوا إلى أن يتم تخرجهم من الكلية .

---

(١) والخير عندنا ألا يكون الاتصال بهذه المدرسة إلا بعد التخرج من الكلية ولكننا اقترحنا تخيير الطلاب فى ذلك لأن منهم من يتعجل العمل ويستطيل أمد التعليم ومع ذلك فإن مثل هذا الجمع بين الثقافة والتمرين قد أخذت به فرنسا بالقياس إلى مدرسة العلوم السياسية .

لا يراد بهذا التيسير كله إلا أن يشعر الطلاب بأنهم أحرار فى تدبير أمورهم من جهة وبأنهم رجال يجب أن يعتمدوا على أنفسهم فى تدبير هذه الأمور من جهة أخرى .

٣ – أما الطلاب المتفوقون الذين يؤثرون العلم الخالص والتفرغ له فسينقطعون للدرس العلمى فى الكلية حتى يظفروا بدرجاتهم الجامعية المختلفة . وعلى هؤلاء الطلاب تعتمد الكلية ويجب أن تعتمد مصر فى تكوين الاخصائيين من العلماء الذين يحملون اللواء العلمى لمصر وينهضون بنصيبها فى تنمية المعرفة الإنسانية وترقية الحضارة . وبين هؤلاء الطلاب ستختار الكلية الجيل الذى ينهض بالتعليم فيها ويخلف أساتذتها القائمين الآن شيئا فشيئا . ومهمة هؤلاء الطلاب من أجل المهمات خطرا وأعظمها شأنا وهم من أجل ذلك أحق الناس بعناية الجامعة ورعايتها وحماية الدولة ومعونتها . فلابد من أن يشجعوا على البحث وتيسر لهم طرق الدرس وتخفف عنهم أثقال الحياة . فتخصص لهم المكافآت الدراسية فى مصر ، وتنظم لهم البعثات العملية للخارج ، وتحيطهم الجامعة والدولة بكل ما من شأنه أن يشعرهم بالكرامة ويزين فى قلوبهم حب العلم ويعصمهم من اليأس ، ومن كل ما من شأنه أن يصدهم عن هذا المثل الأعلى الذى وقفوا حياتهم وجهودهم على السعى إليه .

وإذن فكلية الآداب لا تطلب إلا أن يتاح لطلابها العمل على تحقيق آمالهم فى الحياة دون أن تبث أمامهم العقاب ، أو تقام لهم الصعاب ، أو تخلق لهم المشكلات . لا تطلب إلا أن يهيأ العمل فى التعليم لمن أراد منهم التعليم ، والعمل فى المصالح والدواوين والصحف لمن أراد منهم هذا العمل والفراغ للعلم الخالص لمن أراد منهم هذا الفراغ . وهى لا تريد الآن أن تمس نظمها بتغيير أو تبديل لأنها لا تجد مصلحة فى ذلك ، بل تجد فيه ضررا وخطرا على التعليم .

وهى ترى أنه لا يجوز التعرض لنظمها قبل أن تستقر أمور التعليم الثانوى ويتم إصلاحه ، ويثبت للجامعة أنه أصبح قادرًا على أن يهيىء لها طلابا قادرين على استقبال الدراسات الجامعية العليا . وليس معنى ذلك أن الكلية قانعة بنظامها راضية عنه كل الرضى ، بل معناه أنها تؤثر الأناة والتريث ، وتكره العجلة وكثرة الاضطراب فى التجارب ، وتريد أن تترك لنظامها القائم فرصة كافية فيها اختباره ، وتبين ما قد تحتاج إليه من الإصلاح حين ترى الوقت ملائما والظروف مواتية .

٤ – وهناك قسم من أقسام الكلية لم نشر إلأيه إلى الآن لأنه يحتاج إلى عناية خاصة ، وإلى إفراد بالذكر ، وهو معهد الآثار . وهذا المعهد ينقسم إلى قسمين : أحدهما تدرس فيه الآثار المصرية القديمة وما يتصل بها من العلوم . والثانى تدرس فيه الآثار الإسلامية وما يتصل بها من العلوم ، ولا يستطيع الطلاب أن يلتحقوا بهذا المعهد إلا بعد حصولهم على درجة الليسانس الممتازة أو ما يرى مجلس الكلية أنه معادل لهذه الدرجة . وذلك أن الدراسة فى هذا المعهد أرقى وأعمق وأدق من أن يستطيع الطلاب أن يجمعوا بينها وبين دراساتهم العلمية الأخرى . وقد قسمت الكلية الدراسة فى هذا المعهد بقسميه إلى نوعين : أحدهما فنى خالص يفرغ له الطلاب حتى إذا تخرجوا كان منهم الأمناء والفنيون الذين يعملون فى مصلحة الآثار المصرية والعربية . والثانى ثقافى مسائى يقصد به إلى تنمية حظ الطلاب من هذه الثقافة الخاصة إما لمجرد الاستنارة والتفقه ، أو الاستعانة بما يعلمون من ذلك على إتقان العلم بالتاريخ وإتقان درسه للطلاب فى المدارس الثانوية . والكلية حريصة أشد الحرص على أن تطلب عناية خاصة للمتخرجين من هذا المعهد . فيجب أن تكون المرتبات التى تخصص لهم بعد التخرج ممتازة تلائم ما بذلوا من الجهد ، وما أنفقوا من الوقت فى الدرس . فهم ينفقون ثلاثة أعوام فى التخصص بعد الليسانس ، ولابد من تشجيعهم على الإقبال على المعهد بمنحهم المكافآت الدراسية التى تعينهم على الفراغ للعلم فى الوقت الذى يشتغل فيه زملاؤهم فى المدارس والمصالح والدواوين .

٥ – ونوع آخر من العناية بالطلاب تحتاج إليه كلية الآداب أشد الحاجة وتحرص عليه أشد الحرص وترى أنه ليس أقل خطرا ولا أهون شأنا من العناية بالتعليم والتثقيف وتهيئة المستقبل وهو الذى يتصل بحياة الطلاب الصحية والاجتماعية .

فمما يؤذى حقا أن نرى الطلاب كما هم الآن قد خلى بينهم وبين الحياة المادية يشقون بآلامها ويتعرضون لما فيها من أخطار لا تحصى على الصحة والعقل والخلق جميعا .

فكثير جدا من طلاب الكلية فقراء لا يجدون ما يقيم أودهم على الوجه الذى يحتاج إليه الشاب الذى يجد فى الدرس والتحصيل . غذاؤهم ردىء ومسكنهم ردىء والبيئة التى يعيشون فيها بعيدة عن أن تلائم صحتهم وحاجتهم إلى الهواء النقى وإلى النظافة التى لا أمل فى الصحة بدونها . والطلاب جميعا مهملون فى ما يكون بينهم من العلاقات وفيما ما يكون بينهم وبين غيرهم من العلاقات أيضا . تجرى أمورهم كما تستطيع لا كما ينبغى . فيعرضهم ذلك لألوان من الخطر على حياة العقل والخلق والجسم ، ولابد من

العناية بتنظيم حياتهم الاجتماعية وأخذهم بما يحميهم من هذه الأخطار ويدفعهم إلى النشاط باسمين آملين لا عابثين ولا يائسين . ويرقى أذواقهم وينقى أخلاقهم وطبائعهم ويهيئهم ليكونوا رجالا صالحين لمستقبل صالح .

وكان المأمول أن ينهض اتحاد الجامعة ببعض هذا ولكنه بذل كثيرا من الجهد وأنفق كثيرا من المال ، ولم يصنع فى هذا السبيل شيئا فلابد من تمكينه من ذلك وإعانته عليه ، ولابد من الجد فى أن يهيأ للطلاب طعام صالح لا يكلفهم ثمنا غاليا ولو مرة واحدة فى اليوم . ولابد من تشجيعهم على الرياضة وأخذهم بها إن لم يغن التشجيع . ولابد من تنشيطهم للرحلة والأسفار فى أوقات الراحة والفراغ . ولابد من أن تنظم لهم الاجتماعات التى يتناولون فيها بالبحث والمناظرة مسائل مختلفة تمس حياتهم العلمية والعملية والخلقية وتمس بعض المشكلات الاجتماعية التى لا ينبغى أن يجهلها الشاب .

فإذا وجدت الكلية من الجامعة والدولة معونة صادقة على تحقيق هذه الأغراض كلها كانت خليقة أن تنهض بما عليها من الواجبات على أحسن وجه واكمله ، وأن تؤدى أمانتها للأمة على خير ما تنتظر منها الأمة ، وأن تلام إن قصرت فى ذلك أو نكلت عنه .

وأما إذا لم تظفر بما هى أهل له من المعونة الصادقة فهى باذلة على كل حال ما تملك من الجهد لتحقيق أغراضها وإرضاء آمال الأمة ، والله يتولاها بمعونته ورعايته وهو خير الحافظين .

مَعَاهِدُ العِلمِ لَيْسَتْ مَدَارِسَ فَحَسْب

٤٧

والقسم الأخير من هذا التقرير خليق أن نطيل التفكير فيه والعناية به أكثر مما تعودنا أن نفعل إلى الآن . فقد تعودنا أن ننظر إلى الجامعة وإلى معاهد التعليم عامة ، على أنها مدارس يدرس فيها العلم ، ويصاغ فيها العقل صيغة حسنة أو سيئة على هذا النحو أو ذاك ، ولكنها على كل حال مدارس يعنى فيها بالعقل وملكاته قبل كل شيء .

فأما الأشياء الأخرى التى تمس الخلق والجسم والسيرة الشخصية الوطنية والإنسانية . فأمور لا تعنى بها المعاهد إلا عناية إضافية عارضة ، ومع ذلك فقد فرغ الناس من إثبات أن المعرفة وحدها ليست كل شيء ، وأن الذكاء الممتاز خطر إذا لم يقومه خلق كريم وسيرة فردية واجتماعية صالحة وجسم سليم مبرأ من العلل والأدواء وقد آن لنا أن نعتقد بل أن نستيقن أن معاهد العلم ليست مدارس فحسب ولكنها قبل كل شيء وبعد كل شيء بيئات للثقافة بأوسع معانيها وللحضارة بأوسع معانيها أيضًا . فالطالب الذى يتصل بالجامعة لا ينبغى أن يفهم ولا أن تفهم أسرته ولا أن تفهم الأمة أو الدولة أنه إنما يتصل بها ليحصل مقدارًا من العلم ويبلغ بعقله طورًا من الرقى ، ثم ينصرف عنها ليستغل ما حصل من العلم وما بلغ من الرقى فيما يضطرب فيه من فروع الحياة . شأنه شأن الرجل يلم بالمطعم ليقيم أوده إن كان مقلا وليستمتع بلذات الطعام والشراب إن كان غنيا موسرا . فإذا أرضى حاجته من ذلك انصرف عن المطعم ليفنى فى ألوان النشاط المختلفة ما تزود به من طعام وشراب ولذة .

كلا ، لا ينبغى أن نفهم هذا أو ما يقرب منه حين نتصل بالجامعة أو نرسل أبناءنا إليها وإنما ينبغى أن نفهم أننا إنما نتصل بأسرة جديدة ونرسل أبناءنا إلى أسرة جديدة ليست أقل تأثيرًا فى حياتنا وحياتهم ولا أقل سيطرة عليها من أسرتنا القديمة التى نشأنا فيها . وهذه الأسرة الجديدة هى البيئة الجامعية التى تقوم على الحب والمودة وعلى التعاون والتضامن بين أعضائها جميعًا سواء منهم الطلاب والأساتذة الذين يعملون فيها بالفعل والذين بعدت عنهم أشخاصًا فى الزمان أو فى المكان لأن عروة هذه الأسرة أمتن وأبقى من أن يفصمها بعد الزمان والمكان .

وقد قلت إن قوام هذه الأسرة إنما هو الحب والمودة والتعاون والتضامن ، فأحب أن يفهم الأساتذة والطلاب أن هذه الأسرة يجب أن تكون صورة مصغرة محققة للمثل الأعلى الذى ينبغى أن يطمح إليه الأفراد فى الجماعة الواحدة ، وأن تسمو إليه الجماعات فى الوطن الواحد ، وأن تتعاون على بلوغه الأوطان المختلفة فى أقطار الأرض كلها .

ومن هنا قلت إن الجامعة بيئة لا يتكون فيها العالم وحده ، وإنم يتكون فيها الرجل المثقف المتحضر الذى لا يكفيه أن يكون مثقفا بل يعنيه أن يكون مصدرا للثقافة ، ولا يكفيه أن يكون متحضرا بل يعنيه أن يكون منميا للحضارة . فإذا قصرت الجامعة فى تحقيق خصلة من هاتين الخصلتين فليست خليقة أن تكون جامعة ، وإنما هى مدرسة متواضعة من المدارس المتواضعة وما أكثرها . وليست خليقة أن تكون مشرق النور للوطن الذى تقوم فيه والإنسانية التى تعمل لها ، وإنما هى مصنع من المصانع يعد للإنسانية طائفة من العلماء ومن رجال العمل ، محدودة آمالهم محدودة قدرتهم على الخير والإصلاح .

وينتج عن هذا أمران خطيران : أحدهما أن الجامعة يجب أن تكون مستقر الثقافة العميقة العامة لا بالقياس إلى نفسها فحسب ، بل القياس إلى غيرها من البيئات أيضا . ولست أخفى عليك أنى أعترف فى صراحة وألم بأن جامعتنا بعيدة كل البعد عن بلوغ هذه المنزلة فهى ليست مستقر الثقافة العميقة العامة بالقياس إلى نفسها أولا ، وآية ذلك أنك تستطيع أن تتحدث إلى من شئت من الشباب الجامعيين فترى ثقافته سطحية ضيقة أشد الضيق . تحدث إلى المتخرج فى كلية الآداب أو الحقوق فتراه حسن الحديث إلى حد متواضع فى فنه الذى تخصص فيه ، فإذا تجاوزت به هذا الفن فستراه كغيره من رجال الشارع . وتحدث إلى المتخرج فى كلية الطب أو الهندسة على شىء من الشك فى ذلك ولكنك إذا تجاوزت به فنه الخاص فستراه رجلا من عامة الناس .

وما ينبغى أن تكون هذه حال الرجل الجامعى وإنما أخص ما يمتاز به الرجل الجامعى سعة العقل والتفنن فى ألوان المعرفة . ومصدر هذا الجهل الذى نسجله محزونين على الشباب الجامعيين أمران : الأول فساد التعليم الثانوى . والثانى أن الحياة الجامعية نفسها ضيقة محدودة مقسمة أقسامًا متمايزة ، فكل فرع من فروع الجامعة منحاز إلى نفسه منقطع عن غيره متوفر على جهوده الخاصة ، ولو قد نظمت الحياة الاجتماعية للشباب الجامعيين تنظيمًا حسنًا لأمكن أن يلتقى طلاب الطب والحقوق والعلوم والآداب والهندسة من وقت إلى وقت ، بل لأمكن أن يعايش بعضهم بعضًا وأن تتصل بينهم المودة والألف

فيتحدث بعضهم إلى بعض ويثقف بعضهم على بعض ، ويعرف أولئك أطرافا مما عند هؤلاء وتتحقق هذه الثقافة الواسعة المنوعة فى غير جهد ولا مشقة ولا عناء .

الأمر الثانى أن الجامعة يجب أن تكون مستقر الحضارة الراقية الممتازة التى لا تظهر آثارها فى الإنتاج العلمى والعملى وحدهما وإنما تظهر قبل كل شىء فى هذه السيرة النقية الصافية التى تقوم فيها الصلات بين الناس على المودة الشائعة والاحترام المشترك والإيمان بالواجب قبل الإيمان بالحق وتقدير ما لغيرك عليك قبل أن تقدر مالك على غيرك ، ثم فى إكبار النفس والارتفاع بها عن الصغائر وتنزيهها عن الدنيات ، ثم فى هذا الذوق المهذب المصفى الذى يحس الجمال ويسمو إليه ويحس القبح فينأى عنه . وكل هذا لا يتحقق إلا حين تنظم الحياة الاجتماعية للشباب الجامعيين تنظيمًا حسنا يمكنهم من أن يعايش بعضهم بعضا ويصلح بعضهم من شأن بعض ومن أن يشتركوا فى الاستمتاع معًا بلذات العلم والفن . مرة بالاستماع للمحاضرات ، وأخرى بالاستماع للموسيقى ومرة ثالثة بشهود التمثيل ثم بالاشتراك فى الألعاب الرياضية قبل كل شىء وبعد كل شىء .

وليس يكفى أن ينشأ للجامعة اتحاد وأن توكل إليه هذه الشؤون فاتحاد الجامعة مؤلف من طلابها أو هم كثرته وعلم الطلاب بهذا كله محدود أو قل إنه لا وجود له والطاقة المالية لهذا الاتحاد لا تكاد تذكر فلابد من أن تقوم الجامعة نفسها على هذا كله قياما حسنا ومن أن تعنى به عنايتها بالتعليم نفسه . فإن لم تفعل فقد قصرت فى مهمتها الجامعية تقصيرًا قبيحا .

مَا تَحتاجُهُ الجَامِعَة لِتَنْهَضَ بهَذَا القِسْطِ مِن التعْلِيم

٤٨

ولكن الجامعة لا تستطيع أن تنهض بهذا العبء ولا أن تنهض بعبء التعليم نفسه إلا إذا ظفرت بشيئين . أحدهما أن تبلغه الآن وقد كان يجب أن تبلغه منذ أنشئت وهو الاستقلال الصحيح . والثانى تستطيع أن تبلغه شيئًا فشيئًا وتصل إليه قليلا قليلا وهو الثروة وسعة ذات اليد .

فأما استقلال الجامعة فقد قررته قوانينها وتسجله الحكومات المختلفة فى فرص مختلفة وظروف متباينة . ولكن الحياة الواقعة للجامعة تدل على أن هذا الاستقلال لا يزال متواضعا أو أكثر من المتواضع . ونحن حين نذكر استقلال الجامعة نفهم منه أمرين أساسيين : أحدهما أن تستقل الجامعة بشؤونها المالية فى حدود القوانين العامة بعد أن يقر البرلمان ميزانيتها فى كل عام . والثانى وهو أخطرهما وأهمهما أن تستقل الجامعة بشؤون العلم والتعليم استقلالا تاما لا تحده إلا سيادة الدولة هذه التى تجعل من حق البرلمان اقرار القوانين التى تنظم كل ما يجرى فى أرض الوطن متصلا بحياة الناس وأعمالهم . ومعنى هذا أن تكون الجامعة مستقلة بشؤون العلم والتعليم بعد أن تصدر القوانين التى تنظم هذه الشؤون .

فأما الاستقلال المالى فليس للجامعة منه حظ قليل أو كثير . ومن الحق أن ميزانية الجامعة منفصلة يصدر بها قانون خاص ولكن هذا شكل من أشكال الاستقلال لا حقيقة من حقائقه . ويكفى أن تعلم أن الجامعة التى يعترف لها القانون بتدبير أمورها المالية لا تستطيع أن تتصرف فى أيسر الأمر إلا إذا أذنت لها وزارة المالية . ووزارة المالية هنا ليست الوزير ولا الوكيل وإنما هى المكاتب التى يشرف عليها فى أكثر الأحيان موظفون لا يعرفون من أمر العلم والتعليم شيئا . فالجامعة مقيدة بأسخف القيود وأثقلها حين تريد أن تشترى الكتب أو تبيع ما تطبع منها وحين تريد أن تشترى حتى أهون الأدوات . وحين تريد أن تعين كبار الموظفين وصغارهم فى هيئة التدريس وفى مكاتب الإدارة والكليات وواضح جدا أن هذا التضييق الشنيع لا يمكن أن تستقيم معه أمور التعليم الابتدائى فضلا عن التعليم الجامعى .

وأما النوع الثانى من الاستقلال الذى هو قوام الحياة الجامعية والذى لا وجود للجامعة بدونه فحظ الجامعة المصرية منه ضئيل جدا ولعله إلى الشكل والصورة أدنى منه إلى الحقيقة الواقعة . ولم ينس الناس بعد تلك المحنة الجامعية التى أثيرت منذ أعوام حين أرادت إحدى الحكومات أن تكره الجامعة على أن تمنح ألقاب الشرف لجماعة من الساسة فظنت الجامعة أو ظن بعض الجامعيين أنها مستقلة . وهمت الجامعة أو هم بعض الجامعيين بمقاومة ما كان يراد من اقحامها فى السياسة فكانت النتيجة ما يعرفه الناس . ومن الحق أن الشباب الجامعيين قد غضبوا لعدوان السلطان حينئذ على الجامعة غضبة شريفة تحدث الناس عنها فى أقطار الأرض كلها . ومن الحق كذلك أن الرأى العام فى مصر قد قاوم السلطان يومئذ مقاومة شديدة كريمة . ولكن من الحق أيضا أن هذا الدرس لم يؤت ثمرة ولم ينتج للجامعة ما كان ينبغى أن ينتج لها من حماية استقلالها من كل عدوان . فليس الاعتداء على استقلال الجامعة مقصورًا على ظلم السلطان لهذا العميد أو ذاك أو حمل الجامعة بالعنف على ما لا تحب فهذا العدوان يسير أمره لأن الناس جميعًا يحسونه ويشعرون به وينكرونه دائما ويقاومونه أحيانا . إنما العدوان الخطر على استقلال الجامعة هو هذا الذى يظهر للناس على أنه شىء مشروع قد صدر من صاحب الحق فيه . هذا العدوان لا حيلة لأحد فيه ولا قدرة لأحد عليه وهو مع ذلك مصدر فساد عظيم وشر مستطير .

هذا التغيير الذى تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى نتائج الامتحان ، وهذا التغيير الذى تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى إلغاء الأحكام التى تصدرها مجالس التأديب الجامعية هو كل الشر وهو الذى يلغى استقلال الجامعة إلغاء وما أظن سلطة الدولة تستطيع أن تنكر أنها اتخذت التشريع الذى لا غبار عليه من الوجهة القانونية ولا من وجهة سيادة الدولة وسيلة إلى إلغاء استقلال الجامعة ، وإضاعة حقها فى الإشراف وحدها على شؤون العلم والتعليم . ولو أن سلطة الدولة اكتفت بتغيير بعض النظم التى تمس التعليم والامتحان لهان الأمر ولأمكن احتمال الشر ولكن سلطة الدولة تجاوزت هذا فألغت نتائج الامتحان الجامعى وأنجحت بالقانون من لم تر الجامعة لهم حقًا فى النجاح ووضعت الدرجات الجامعية بالقانون لمن لم تر الجامعة لهم حقا فى الدرجات . ولو أن سلطة الدولة شملت بالعفو من عاقبتهم مجالس التأديب الجامعية فى ظروف سياسية بعينها لهان الأمر وأمكن احتمال الشر ، ولقيل إن للاضطرابات السياسية نتائجها السيئة التى لابد منها أحيانا والتى يجب أن تحتمل . ولكن سلطة الدولة ألغت الأحكام التأديبية

على بعض الطلاب الذين عبثوا بالامتحان وغشوا فيه وهذا هو الفساد الذى ليس بعده فساد .

وما أحب أن أطيل فى هذا الحديث البغيض ولا أن أتعمق الآثار المنكرة التى ينتجها هذا العدوان على استقلال الجامعة فى حياة العلم والتعليم وفى أخلاق الطلاب وفى الصلة بينهم وبين أساتذتهم ، وفيما ينبغى للسلطان الجامعى من الكرامة فى نفوس الجامعيين أساتذة وطلابا ، وفيما ينبغى لسلطان الدولة نفسه من الكرامة التى يجب أن ترتفع به عن مثل هذا الضعف والتهاون وتشجيع الشباب على الكسل والخمود وعلى العبث بالامتحان أحيانًا وفيما ينبغى لسمعة التعليم المصرى فى البلاد الأجنبية من احترام الجامعات وتقديرها . لا أريد أن أطيل فى هذا كله ولا أن أتعمقه ، لأنى أجد فى نفسى اشمئزازًا من هذا الحديث ولأنى أكره الإطالة فى شىء أقل ما يوصف به أنه وصمة لتعليمنا الجامعى فى وقت يجب أن يبرأ تعليمنا الجامعى من الوصمات .

وإنما أسجل هنا أن حياة الجامعة ستصبح عبثًا كلها إذا لم تعرف الدولة للجامعة استقلالها العلمى الصحيح وإذا لم تحترم هذا الاستقلال كما تحترم استقلال القضاء بالضبط . ولست أدرى متى يفهم المشرفون على الأمر فى مصر أن سيادة الدولة حق وخير ولكن بشرط ألا تتجاوز حدودها ولا تخرج عن أطوارها . إن الدولة لا تستطيع أن تغير أحكام القضاء باسم هذه السيادة ثم تزعم لنفسها أنها متحضرة فهى كذلك لا تملك أن تغير أحكام الامتحان باسم هذه السيادة ثم تزعم أنها حفيظة على التعليم .

وليس يعنينى ولا يقع من نفسى أى موقع ما أقرأه وأسمعه بين حين وحين من تصريح الوزراء ورؤساء الوزارات على اختلافهم أمام البرلمان وفى الصحف بأنهم يحترمون استقلال الجامعة ويؤيدونه .. فهذا كلام قد يكون له أثر فى نفوس العامة من الناس فأما الجامعيون فإنهم يؤثرون أن تحترم الدولة استقلال الجامعة بالفعل لا بالألفاظ . وأهون عليهم بل أحب إليهم أن تنسى الدولة استقلال الجامعة إذا تحدثت وألا تعرض له بخير ولا بشر . ذلك أحرى أن يضمن للجامعة حياة خالصة للعلم وخالصة من شوائب السياسة أيضًا . وأما منح الجامعة ما تحتاج إليه من مال لتتمكن من تحقيق أغراضها العلمية الخطيرة فواجب لا معنى لإطالة القول فيه . ومن الحق أن نسجل هنا أن الدولة المصرية ليست شديدة البخل على الجامعة وأنها تمنحها ما تستطيع أن تمنحها من المعونة . وما أظن

أنها تبخل إلا حين تضطرها الظروف إلى الاقتصاد أو حين تخطىء فى تقدير ما يحسن وما لا يحسن الاقتصاد فيه .

وإنما اللوم كل اللوم على الأفراد القادرين الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الوطن والذين لايكنزون الذهب والفضة، وإنما ينفقونهما فيما لا خطر له بل فيما يخزى من تحقيق اللذات والشهوات . إن مما يخزى أصحاب الثروة والغنى فى مصر أن أول هبة قدمت للجامعة المصرية بعد أن تولت الدولة أمورها إنما قدمها كريم يونانى لتشجيع درس الحضارة اليونانية فى كلية الآداب وهو المسيو أرستوفرون .

ومازلنا إلى الآن ننتظر الغنى المصرى الذى ينشىء فى الجامعة الجوائز لتشجيع الطلاب على الجد والتفوق والذى ينشىء فى الجامعة الكراسى لتمكينها من درس هذا العلم أو ذاك . ولكن أغنياءنا فى شغل عن هذه الصغائر بما يملأ حياتهم من جلائل الأعمال هذه التى تحبب الفقر إلى الفقراء لأنه يعصمهم من أمثالها ، بل هذه التى تملأ قلوب الفقراء بغضا وغيظا وتدفعهم إلى التفكير فى توزيع الثروة وفيما يقوم عليه النظام الاجتماعى فى مصر من العدل والانصاف .

وأظرف ما فى أمر أغنيائنا أنهم يقرأون ما تنشره الصحف أحيانا من أنباء الأغنياء الأوربيين الذين ينزلون عن المقادير الضخمة من أموالهم لتحقيق المنافع العامة فيعجبون وتنطلق ألسنتهم بالاعجاب والثناء ، ولكنهم لا يفكرون فى أنفسهم ولا فى ثروتهم ولا فى أن للوطن حقا فى هذه الثروة أكثر من هذه الضرائب اليسيرة التى يؤدونها إلى الدولة فى كل عام . وأظرف من هذا كله أن ألسنتهم ربما انطلقت بالنقد اللاذع للدولة لأنها لا تنفق على التعليم كما ينبغى ، ولا يفكرون فى أن الدولة لا تستطيع أن تنفق على كل شىء ، وفى أن الجامعة قد تحسن العناية بالتعليم إن أمدوها هم ببعض ما يكنزون أو يبددون من المال . وأشد من هذا كله إيذاء للنفوس وإثارة للسخط فى القلوب ما يبذله الأغنياء من الجهود العنيفة ليحملوا الجامعة والمدارس بفضل ما لهم من جاه على أن يقبلوا أبناء الفقراء وأبناءهم هم أحيانًا بغير أجر . وكان أيسر من ذلك أن ينزلوا للجامعة أو للمدارس عن بعض أموالهم لتستطيع إباحة التعليم لأبناء الفقراء . ولكن هذه مسألة تتصل بأخلاقنا الاجتماعية وما أظنها تصلح حتى تصلح الثقافة وتشيع ويكثر فينا الأغنياء المثقفون تثقيفا صحيحا .

مُشْكِلاتُ التعْلِيمِ العَالى : مَصَادِرُهَا

٤٩

مشكلات التعليم العالى فى مصر سواء أكثرت أم قلت يسيرة جدا لسبب يسير أيضا وهو أن التعليم العالى قد تحرر من سلطان وزارة المعارف منذ أنشئت الجامعة وأصبح طليقًا سمحًا لا تقوم أمامه هذه العقبات التى تقيمها هذه العقلية الخاصة فى وزارة المعارف راضية أو كارهة أمام ألوان التعليم المختلفة . والمشرفون على أمور التعليم العالى فى الجامعة فنيون يعرفون صناعتهم حق المعرفة فيقدمون عن علم وبصيرة إذا أقدموا ويحجمون عن روية وأناة إذا أحجموا وقد يخطئون فى بعض الأمر ، ولكن نظمهم قوانينهم الجامعية مرنة سمحة وعقولهم أيضًا مرنة سمحة ، فأيسر شىء عليهم وأحب شىء إليهم أن يرجعوا عن الخطأ إذا تبينوه ويعودوا إلى الصواب إن ظهر لهم أنهم قد جاروا عنه أو تنكبوا طريقه .

وأكبر الظن أنك إذا وقفت عند مشكلة من مشكلات التعليم الجامعى ثم حللتها ورددتها إلى أصولها ومصادرها فستنتهى دائما إلى أن أصل هذه المشكلة ومصدرها إنما هى الدولة فى أى مظهر من مظاهر سلطانها . فحينا يكون أصل المشكلة ومصدرها فى وزارة المعارف لأنها لم تهيىء الطلاب فى التعليم الثانوى تهيئة تلائم حاجة التعليم الجامعى أو لأنها أشارت على وزير المعارف أن يحجم حين تطلب إليه الجامعة أن يقدم وأن يقدم حين تطلب إليه الجامعة أن يحجم . وحينًا يكون أصل المشكلة ومصدرها وزارة المالية لأنها لم تمنح الجامعة ما هى فى حاجة إليه من المال سواء أكان ذلك عن عناد وبخل أم كان ذلك عن عجز واضطرار . أو لأنها منحت الجامعة ما تطلب من المال ولكنها قامت دون ما للجامعة من حق فى إنفاق هذا المال كما ترى فى أمور التعليم الجامعى الذى لا تفهمه وزارة المالية ولا تسيغه فى كثير من الأحيان . ومرة أخرى يكون البرلمان نفسه أصل المشكلة ومصدرها ، وذلك حين يدخل فيما لا ينبغى أن يدخل فيه من شؤون الامتحان مثلا كما قدمنا . ولو قد استمتعت الجامعة باستقلالها الصحيح المعقول بالقياس إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية لاستطاعت أن تحل أكثر مشكلاتها فى غير جهد

ولا مشقة . ذلك أن فى الجامعة أصلا من الأصول الفنية الخصبة التى تمكن من معالجة المشكلات فى لين ورفق والتغلب عليها فى أناة ومهل ، وهو أن أمور التعليم موكولة إلى مجالس الكليات التى تتألف من رجال التعليم أنفسهم ثم إلى مجلس الجامعة الذى يتألف من رجال التعليم الجامعى ومن ممثلى سلطان الدولة . وإن أمور المال موكولة إلى مجلس إدارة الجامعة الذى يتألف من رجال التعليم الجامعى ومن ممثلى سلطان الدولة والذين يمثلون سلطان الدولة أنفسهم يشترط فيهم أن يكونوا قد مارسوا التعليم العالى مراسًا فعليًا فى بعض معاهده .

فالمشكلات التى تعرض للتعليم الجامعى سواء أكانت مشكلات فنية أو مالية أو إدارية لا تكاد تظهر حتى تجد أمامها رجالا خبيرين بها وبأمثالها يستطيعون أن يفرغوا لها ويتوفروا على حلها ويأخذوا ذلك بالحزم إن احتاج إلى الحزم وبالأناة واللين إن احتاج إلى الأناة واللين . ومما يزيد فى قيمة هذا الأصل وفى تيسير المشكلات الجامعية أن مجالسها لا تتألف من الجامعيين المصريين وحدهم وإنما تتألف منهم ومن أساتذة أجانب ممتازين قد أحسن اختيارهم ، وهم لا يمثلون بلدًا بعينه أو ثقافة بعينها ، وإنما يمثلون بلادًا مختلفة وثقافات مختلفة ونظمًا مختلفة للتعليم ، فإذا عرضت مشكلة من المشكلات عرفت الجامعة كيف تعالجها الأمم الأجنبية إن عرضت لها ثم اختارت مما يعرض من ألوان الحل ما يلائم البيئة المصرية ومصالحها .

وما أحب أن يظن بى الغلو فى تهوين أمر المشكلات الجامعية تعصبًا للجامعة وإيثارًا لها بالحمد والثناء ، وإنما أريد أن أضرب الأمثال لطائفة من مشكلات التعليم الجامعى كانت الجامعة تستطيع أن تحلها لو خلى بينها وبين ذلك وأتيح لها ما ينبغى من الاستقلال والمال . وأظهر هذه المشكلات هذه التى تنشأ عن إقبال الشباب على كليات الجامعة وما تضطر إليه الكليات من رد بعضهم كارهة وقبول بعضهم كارهة أيضًا . فليست الجامعة هى التى تنشىء هذه المشكلة وإنما تنشئها الدولة نفسها وقد تحاول الجامعة حلها وقد تظفر بهذا الحل ولكنها لا توفق إلى تحقيقه لأن الدولة تحول بينها وبين ذلك .

الدولة هى التى أنشأت المشكلة لأنها فتحت أبواب التعليم أمام الناس بغير حساب ولم تفكر فى الملاءمة بين هذا التعليم وطاقة المعاهد العالية القائمة فى مصر . وأنت تعرف أنى من أشد الناس بغضًا لتضييق التعليم العام أو التعليم العالى ، ولكن هذا شىء والمطالبة بألا يضيع الشباب بين التعليم العام الواسع والتعليم العالى الضيق شىء

آخر . وإذا كثر المقبلون على الجامعة كثرة لا طاقة للجامعة بها فهناك أمران لا ثالث لهما . فأما أن تمنح الجامعة من المال والاستقلال ما يمكنها من إنشاء فروع لها فى الإسكندرية والأقاليم لتبيح العلم للراغبين فيه . وإما أن تترك لها الحرية الطبيعية فى أن تختار من هؤلاء الشباب أحقهم بالتعليم العالى وأحسنهم له استعدادًا وأن ترد غير هؤلاء من الطلاب . ولكن الدولة قد أبت إلى الآن أن تأخذ بأحد هذين الحلين . لم تسمح لها ماليتها أو لم يسمح لها تصورها[1] لشؤون المال بإنشاء الفروع الجامعية ولم تجد الشجاعة التى تمكنها من رد الشباب عن التعليم الجامعى . فإذا كان أول العام الدراسى اشتد ضغط الطلاب على وزارة المعارف واشتد ضغط وزارة المعارف ورياسة الوزراء نفسها على الجامعة ، واشتد ضغط الشعب أيضًا على الجامعة واضطرب الجامعة إلى أن تقبل من الطلاب فوق ما تطيق . وينشأ عن هذا ازدحام الكليات بالطلاب مع قلة فى الأساتذة والمدرسين وضيق فى الأمكنة ، وتكون النتيجة الطبيعية فساد التعليم الجامعى أو قصوره عن تحقيق ما ينتظر منه . ثم تكون النتيجة أيضًا أن الطلاب لا ينتفعون بهذا التعليم كما ينبغى ، فإذا كان الامتحان كثر الراسبون وعاد الطلاب إلى الحكومة والبرلمان يستظهرون ويستنصرون ، فيجدون فى أكثر الأحيان ما يطلبون من المناصرة والمظاهرة فلا يفسد التعليم وحده ولكن تفسد معه الأخلاق والنظام أيضا . ومع ذلك فأيسر ما يجب على الجامعة أن تكون أمينة مخلصة على التعليم العالى تؤديه إلى الطلاب على أحسن وجه ممكن وتتحقق من انتفاع الطلاب به على أحسن وجه ممكن أيضا . تعلم تعليما حسنا صحيحا ، وتمتحن امتحانا حسنا دقيقا . فإذا قصرت فى هذين الأمرين أحدهما أو كليهما كان وجودها مصدرا للشر والفساد . وواضح أن ازدحام الطلاب يحول دون حسن التعليم وأن تدخل الدولة فى الامتحان يلغى قيمته إلغاء .

ولا يمكن أن تتهم الجامعة بالتقصير فى النصح للدولة والشعب جميعا فهى تلح فى تمكينها من إنشاء فروع لها إن سمحت بذلك ظروف المال وفى تمكينها من ألا تقبل من الطلاب فوق ما تطيق إذا لم تنشأ هذه الفروع . وهى تنكر التدخل فى شؤون الامتحان أشد الانكار وتبلغ إنكارها هذا للدولة ولكنها لا تظفر بشىء . وأظرف من هذا كله

(١) يجب أن نسجل للدولة إنشاء الفروع الجامعية هذا العام ولكنه تم بعد إملاء هذا الكتاب . وقد أصبحت هذه الفروع منذ عامين جامعة كاملة هى جامعة فاروق الأول فانحلت أزمة التعليم العالى إلى حين .

ألا يجد رجال السلطة التشريعية والتنفيذية حرجا فى لوم الجامعة لأنها لا تنهض بأمور التعليم كما ينبغى .

وما عسى أن يكون رأيهم لو أن الجامعة رفضت قبول المئات والألوف من الطلاب واضطرتهم إلى البطالة ؟ وما عسى أن يكون رأيهم لو أن الجامعة رفضت تنفيذ القوانين التى يصدرها البرلمان بانجاح الراسبين ؟ أما أنا فأعرف هذا الرأى فهم سيتهمون الجامعة بالثورة على السلطان والخروج على النظام .

أرأيت أن الجامعة ليست هى المسؤولة عن هذه المشكلة وأن الدولة هى المسؤولة عنها فى أول الأمر وآخره ؟ وهناك مشكلة أخرى قريبة من هذه وهى أن قبول الطلاب يستتبع بطبيعة الحال تعيين من يحتاجون إليه من الأساتذة والمدرسين . ولكن الدولة التى تلح فى قبول الطلاب تبخل بالمال أو تعجز عن المال الذى يستتبعه قبول هؤلاء الطلاب كما أنها تبخل بالأماكن أو تعجز عن الأماكن التى يستتبعها قبول هؤلاء الطلاب ، وينشأ عن ذلك أن تزدحم المدرجات فى كلية الحقوق خاصة بمئات الطلاب وأن يخرج هؤلاء الطلاب بعد ساعة من الدرس ولم يسمعوا منه شيئًا ولم ينتفعوا منه بشىء .

ومن المشكلات التى تسأل عنها الدولة ولا تسأل عنها الجامعة أن هناك ألوانا من الثقافة العليا يجب أن تعنى بها مصر عناية خاصة لأن طبيعة الحياة المصرية تقتضى هذه العناية . وتشعر الكليات المختلفة بوجوب هذه العناية فتؤدى واجبها وتضع النظم ومشروعات المراسيم ويقرها مجلس الجامعة على ذلك ، ولكن الدولة تقوم دون ما أقرته الجامعة إما لأنها لا تجد المال أو لا تريد أن تمنحه ، وإما لأن السياسة تضطرها إلى الممانعة فيما تريد الجامعة ، وليس هذا مقصورا على كلية بعينها وإنما هو شائع بين الكليات جميعا . والذين يعرفون أمور الجامعة من قرب لا يجهلون ما تلقاه الجامعة من الجهد والمشقة حين تريد إنشاء كرسى من الكراسى لهذه المادة أو تلك من مواد التعليم .

وأنا أضرب لهذا مثلين فى كلية الآداب نفسها ، فما من شك فى أن طبيعة الحياة المصرية تقتضى أن تعنى مصر عناية خاصة بدرس اللغات السامية بحيث تصبح القاهرة مركزا من أهم المراكز إن لم تكن أهم المراكز لدرس هذه اللغات . وقد شعرت كلية الآداب بهذا منذ نشأتها وجدت فيه وكادت تظفر بشىء منه ، ولكن صاحب المعالى حلمى عيسى باشا حين مسخ النظم الجامعية لكلية الآداب لم يعف اللغات السامية من

هذا المسخ فردها إلى شيء من الضعف القبيح . ونحن نحاول أن نصلح هذا الشر ولكننا لا نبلغ مما نريد شيئًا لأننا لا نجد من المال ما يمكننا من هذا الاصلاح . وقد كان فيما حدث من تنكر ألمانيا لبعض الممتازين فى اللغات السامية فرصة سانحة لنا ، لو عرفنا كيف ننتهز الفرص ، لنجعل مصر ملجأ لهذه الدراسات السامية المضطهدة . ولكننا لم نفعل لأن الدولة لم تفهم خطر هذه الفرصة أو لم ترد أن تفهمها .

وليس من شك فى أن طبيعة الحياة المصرية تقتضى أن تعنى كلية الآداب عناية خاصة بالدراسات الإسلامية على نحو علمى صحيح لأن كلية الآداب متصلة بالحياة العلمية الأوربية وهى تعرف جهود المستشرقين فى الدراسات الإسلامية ومن الحق عليها أن تأخذ بنصيبها من هذه الدراسات لتلائم بين جهود مصر التى ترى لنفسها زعامة البلاد الإسلامية وبين جهود الأمم الأوربية الأخرى . ولعلها تستطيع أن تبذل من الجهد فى هذه الدراسات ما يعجز الأجانب عن بذله وأن توفق إلى نتائج لا يستطيع الأجانب أن يوفقوا إليها ولعلها تستطيع أن ترد كثيرًا من الأمر إلى نصابه وأن تصلح كثيرا من خطأ الأجانب فى ذات الإسلام ولعلها تستطيع أن تتبين وتبين للناس ما كان للحضارة الإسلامية من صلة بالحضارة الأوربية الحديثة ومن تأثير فيها ، ولعلها تستطيع آخر الأمر أن تحيى من الآثار الإسلامية فى العلوم والآداب مالا يزال فى حاجة إلى الحياة .

وقد شعرت الكلية بوجوب هذه العناية فأدت واجبها واقترحت إنشاء معهد للدراسات الإسلامية يفرغ فيه حملة الليسانس فى اللغة العربية واللغات الشرقية وفى الفلسفة الإسلامية وفى التاريخ الإسلامى للبحث العلمى الخالص عن الحياة الإسلامية وما يتصل بها من العلوم . وأقر مجلس الجامعة هذا الاقتراح ورفع إلى وزير المعارف منذ عام ونصف عام . ولكن مشروع هذا المرسوم نائم فى مكتب الوزير منذ ذلك العهد لأن رجال الوزارة أشاروا على الوزراء المختلفين بألا يوقظوه إشفاقًا من أن يغضب الأزهر . كأن درس الإسلام والبحث عن علومه أمران مقصوران على الأزهر وعلى الأزهر وحده .

والظريف أن الأزهر نفسه يطالب أشد المطالبة بإحياء الثقافة الدينية فى الشباب الجامعيين ، فإذا همت الجامعة بإحياء هذه الثقافة غضب الأزهر وأشفقت وزارة المعارف من غضبه وكانت النتيجة أن تصد الجامعة صدا عن إحياء الثقافة الدينية الإسلامية . وحسبك بهذا شرا .

ومثل آخر لما نقرره من أن الدولة هى المسؤولة عما يكون من مشكلات للتعليم الجامعى ، وهو هذا الذى كان منذ أعوام حين اقترحت كلية الآداب إنشاء معهد للأصوات وكانت كلية الآداب مقتنعة بأن هذا المعهد عظيم الخطر من جهتين : الأولى أن الحاجة إليه شديدة جدا فى تعليم اللغات الأجنبية على اختلافها . والثانية أن إنشاءه ضرورة من الضرورات إذا أردنا درس اللهجات العربية قديمها وحديثها . وقد جاهدت كلية الآداب فى إنشاء هذا المعهد ثلاثة أعوام كاملة ولكنها لم تظفر به لأن أحمد عبد الوهاب باشا رحمه الله لم يستطع أن يفهم قيمة هذا المعهد وحاجة التعليم إليه . وكان وكيلا للمالية وممثلا للدولة فى مجلس الجامعة . وتستطيع أن تسأل أى كلية من الكليات فسترى أن أمرها كأمر كلية الآداب وستقتنع بأن ما يعترض التعليم العالى فى مصر من المصاعب سواء أكثر أم قل ، هين جدا إذا ظفرت الجامعة بالاستقلال والمال .

وربما كان من أشد الأشياء تأثيرا فى تحقيق استقلال الجامعة أن تقوم الدولة فى حزم وعزم ، وفى غير تثاقل ولا إبطاء على تحقيق أمر كثر التفكير فيه منذ أعوام وأخذت به البلاد الراقية منذ زمن طويل جدا حتى أصبح أساسا من أسس الحياة فيها ، وهو أن تكون درجات الجامعة ، وإجازات المدارس العليا شرطا أساسيا للتقدم لشغل مناصب الدولة لا للظفر بها . ومعنى ذلك ألا تكون هذه الدرجات الجامعية ، والاجازات العلمية كافية ليتولى أصحابها المناصب على اختلافها . وإنما تنال المناصب بالمسابقات الخاصة التى تعقد لها فى كل عام ، أو كلما احتاجت الدولة إلى الموظفين فى فرع من فروعها . ذلك أنفع للدولة نفسها ، لأنه يمكنها من اختيار الموظفين ومن التشدد فى هذا الاختيار . وذلك أنفع للشباب أنفسهم ، لأنه يدفعهم إلى النشاط والجد . ويشعرهم بأن الحياة ليست من السهولة واليسر بحيث يظنون ، وإنما هى جهاد متصل وصراع مستمر ، ثم هو بعد هذا كله مصلح للاخلاق مقوم للنفوس ، ونريد أخلاق المسيطرين على الأمر ونفوسهم ، كما نريد أخلاق الشباب ونفوسهم أيضًا . لأنه يمحو المحاباة محوا فيعصم الوزارات والمصالح من التورط فيها ، ويعصمها من أن تتهم بها ، ويعصم الشباب أنفسهم من أن يعتمدوا على غيرهم ، ويتخذوا جاه السادة والقادة والأغنياء وسيلة إلى المنصب ، ثم هو يعصم الشباب مما يستتبعه هذا من ضعف الخلق ، والشعور بالذلة ، والتورط فى الالحاح ، وبذل ماء الوجه لهذا الغنى أو ذاك القوى ، وهو آخر الأمر يحقق فى نفوس الناس جميعا صورة كريمة نقية للدولة ومناصبها والوسائل التى تبتغى إليها ، وهو فوق

هذا كله يريح الجامعة من عناء ثقيل ، لأنه يرد الامتحانات فيها إلى الطور الذى لا ينبغى أن تعدوه ، وهو أنها مقياس لانتفاع الطالب بما درس من العلم واستحقاقه للدرجة الجامعية .

والفرق عظيم جدا بين الامتحان الجامعى إذا كان سبيلا إلى المنصب وكسب القوت ، الذى لا يكاد الشاب يفرغ منه حتى يطالب الدولة بالعمل فى دواوينها ، ملحًا فى ذلك متوسلا إليه بالوسائل المعروفة المخزية ، والامتحان الذى هو سبيل إلى الدرجة الجامعية ليس غير ، والذى لا يكاد الطالب يفرغ منه وينجح فيه ، حتى يتهيأ لمسابقة أشد منه خطرا ، وأبعد منه أثرا فى حياته ، لأنها هى التى ستقر به من المنصب وتوصله إليه .

إذا أخذت الدولة بهذا الرأى ، وإذا أصلح التعليم العام على النحو الذى قدمناه أو على نحو قريب منه ، أمكن أن تفكر الجامعة فى إصلاح نظم الامتحان فيها . وما أشد حاجة هذه النظم إلى التيسير والتخفيف ، لأنها معقدة حقا ، ولأنها ترهق الأساتذة والطلاب من أمرهم عسرا ، ولأنها تفسد التعليم الجامعى نفسه وتجعله وسيلة إلى الفوز فى الامتحان ، وتشغل الطالب عن لذة الدرس ومتعة البحث . ولكن ماذا تصنع الجامعة وهى مؤمنة بفساد التعليم العام من جهة ، وبوجوب النصح للدولة والاحتياط فى منح الدرجات الجامعية من جهة أخرى .

أضف إلى هذا كله أن الأخذ بهذا الرأى سيفتح للجامعة أبوابا من النشاط جديدة ، وسيهيىء للثقافة نفسها ألوانا من الرقى والامتياز . فالجامعة هى التى ستعد الشباب لهذه المسابقات بإنشاء المعاهد المختلفة التى تلائم بين العلم والعمل ، وبين البحث النظرى والتمرين الفنى . وقد أشرت إلى بعض هذه المعاهد آنفا حين ذكرت مدرسة التحرير والترجمة التى تطمع كلية الآداب فى إنشائها ، وبعض هذه المعاهد موجود بالفعل كمعهد الآثار فى كلية الآداب ، ومعاهد الدراسات الجنائية والمالية والإدارية فى كلية الحقوق . وواضح جدا أن الكليات جميعا ستجد الوسائل إلى إنشاء هذه المعاهد المختلفة التى يفرغ بعضها للتمرين العملى ، ويفرغ بعضها الآخر للبحث العلمى الخالص . ولكن كيف السبيل إلى ذلك والمناصب تشغل بغير حساب والدولة تكتفى مرة بترتيب الناجحين فتأخذ لمناصبها الأول فالأول ، وتهمل مرة أخرى هذا الترتيب فتؤثر المتأخر على المتقدم . ولست أنسى أنى اتفقت مرة مع مصلحة الآثار الإسلامية على أن تتخير لما يخلو من المناصب فيها بين الذين يخرجون من معهد الآثار فى الجامعة ، وأن يكون تخيرها بطريق المسابقة ،

ولكن وزارة المعارف رفضت الأخذ بهذا الاتفاق ، وزعمت أن امتحان المعهد يغنى عن المسابقة ، فكانت ملكية أكثر من الملك كما يقال .

فالعلة الصحيحة لكل مشكلة من مشكلات التعليم العالى راجعة دائما إلى الحكومة ، والحل الصحيح لكل هذه المشكلات يدور دائما مع ظفر الجامعة بما تحتاج إليه من الاستقلال والمال . قلنا ذلك وكررناه ولن نسأم من قوله وتكراره ، حتى تظفر الجامعة بما تستمتع به الجامعات الأخرى من هذه الحياة الكريمة المستقلة التى قد يشوبها العسر أحيانا ، ولكنها بريئة دائما من الذلة ، ومعصومة دائما من أن يتعرض لها السلطان بما ينافى حقها المقدس فى الاستقلال .